

تأثير حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح(*)

أ.د. بشرى نجم عبدالله
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد

bushra.nabaa@yahoo.com

م. مثنى روكان جاسم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

Jm.rokan@yahoo.com

المستخلص:

يهدف البحث إلى توفير مؤشر عن مستوى إدارة الأرباح في العراق مقارنةً بمجموعة من البلدان، فضلاً عن بيان تأثير الحوكمة في إدارة الأرباح المستندة على المستحقات، وتمثلت عينة البحث في ٢٤ بلد من مختلف بلدان العالم بضمنها العراق، وتم توفير مؤشر الحوكمة للبلدان عينة البحث من مؤسسة المقاييس الدولية للحوكمة (GMI)، بينما تم توفير مقاييس إدارة الأرباح للبلدان عينة البحث من دراسة (Enomoto et al., 2015) باستثناء العراق فقد تم اختيار ٢٠ شركة صناعية عراقية لقياس مستوى إدارة الأرباح فيه وذلك على وفق الأسلوب المتبع في تلك الدراسة، وقد توصل الباحثان إلى أن حوكمة الشركات ذات تأثير معنوي في تخفيض مستوى إدارة الأرباح. ويوصي البحث على اختيار نموذج الحوكمة المناسب لسوق رأس المال في العراق والمناسب لمتطلبات المستثمرين.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، إدارة الأرباح.

The Impact of Corporate Governance in the Prevention of Earnings Management Practices

Lecturer: Muthana Rokan Jasim
College of Administration and Economics
Tikrit University

Prof. Dr. Bushra Najim Abdullah
College of Administration and Economics
University of Baghdad

Abstract:

This study aims to provide an indicator of the level of earning management in Iraq compared to a group of countries, as well as the impact of governance on the earning management based on accrual. The research sample was in 24 countries from around the world, including Iraq. The governance index for the countries was provided by the Governance Metrics International (GMI), while earning management measures were provided for the countries from the Enomoto et al. 2015 study, with the exception of Iraq, where 20 Iraqi industrial companies were selected to measure the level of earning management. The study found that corporate governance has a significant impact on reducing the level of earning management.

Keywords: Corporate Governance, Earning Management.

(*) بحث مستل من أطروحة دكتوراه.

المقدمة

عندما تكون الشركات مملوكة من قبل العائلات أو عندما تكون الملكية مركزة بيد مساهمين كبار ربما تتخفف مشاكل الوكالة بين المالكين والإدارة، لكن عندما تكون تلك الشركات مملوكة من قبل مساهمين صغار أو عندما تكون الملكية مشتتة فمن المرجح أن تستخدم الإدارة سلطتها في التقرير عن نتائج أنشطة الأعمال بما يتوافق مع رغباتها أو مصالحها الخاصة، وتعد إدارة الأرباح أحد السبل المتبعة من قبل الإدارة لخدمة أهدافها، ولذا نشأت الحاجة إلى الحوكمة بهدف تخفيف المشاكل الناتجة عن الوكالة. وقد تركزت جهود بحثية سابقة حول العلاقة بين الحوكمة وإدارة الأرباح، واثبتت نتائج تلك البحوث العلاقة السلبية بين ممارسات إدارة الأرباح وتبني آليات الحوكمة، لكن غالبية تلك البحوث تم إعدادها في الأطر المحلية وليس الدولية التي يمكن من خلالها بيان الاختلاف في مستويات إدارة الأرباح فيما بين البلدان، فضلاً عن بيان تأثير حوكمة الشركات المطبقة في ذلك.

ومن أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فرضيته فقد تم تقسيمه إلى أربعة محاور، حيث تضمن **المحور الأول** منهجية البحث، أما **المحور الثاني** فقد تناول مدخل نظري لمفهومي إدارة الأرباح والحوكمة، بينما **المحور الثالث** تم فيه قياس تأثير آليات الحوكمة في ممارسات إدارة الأرباح في البلدان عينة البحث، وخصص **المحور الرابع** للاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في لجوء إدارة الشركات المساهمة في مختلف دول العالم إلى إتباع ممارسات إدارة الأرباح لتجميل صورة الشركة والحصول على التمويل أو تحقيق منافع خاصة، وتتفاوت ممارسات إدارة الأرباح بين دولة وأخرى بالرغم من أن غالبية دول العالم تتبنى مبادئ وآليات حوكمة الشركات، وربما يرجع ذلك التفاوت إلى قوة نظام الحوكمة المطبق في البلد، وهذا ما شكل دافعاً للبحث الحالي لاختبار تأثير الحوكمة في إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. ويمكن أن تتلخص مشكلة البحث في التساؤل الآتي: **ما مدى تأثير آليات الحوكمة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في البلدان عينة البحث ومن بينها العراق؟**

ثانياً. أهداف البحث: يهدف البحث بصفة أساسية إلى تحقيق الآتي:

١. مناقشة دوافع وممارسات إدارة الأرباح ودور آليات الحوكمة في الحد من تلك الممارسات.
 ٢. تقديم مؤشر عن مستوى إدارة الأرباح في العراق مقارنة بالبلدان عينة البحث.
 ٣. قياس تأثير حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- ثالثاً. فرضية البحث:** يسعى البحث الحالي لاختبار الفرضية الآتية: **توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين آليات حوكمة الشركات وبين ممارسات إدارة الأرباح في البلدان عينة البحث.**

رابعاً. مجتمع البحث وعينته ووسائل جمع البيانات والمعلومات

١. **مجتمع البحث:** يتمثل مجتمع البحث من جميع دول العالم.
٢. **عينة البحث:** تم اختيار عينة من مجتمع البحث متمثلة باليابان وهولندا، وسويسرا، وإيرلندا، وبلجيكا، والدنمارك، وفنلندا، وألمانيا، واندونيسيا، وإسبانيا، وإيطاليا، والولايات المتحدة، وفرنسا، والبرتغال، والمملكة المتحدة، والهند، وهونغ كونغ، والأردن، والباكستان، وماليزيا، والفلبين، وسريلانكا، وأستراليا، والعراق. وبالنسبة للعراق فقد كانت عينة البحث متمثلة بالشركات الآتية والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية:

الجدول (١): وصف (عينة البحث) الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

ت	الشركة	الشكل القانوني	تاريخ التأسيس	رأس المال الحالي
١	الخيطة الحديثة IMOS	مساهمة خاصة	١٩٨٨	١ مليار
٢	سجاد ومفروشات IITC	مساهمة خاصة	١٩٨٩	٥٠٠ مليون
٣	كيمياوية INCP	مساهمة مختلطة	١٩٦٢	١٥ مليار
٤	الكندي للقاحات IKLV	مساهمة مختلطة	١٩٩٠	٥,٩ مليار
٥	المنصور الدوائية IMAP	مساهمة خاصة	١٩٨٩	٦,٤ مليار
٦	بغداد غازية IBSD	مساهمة مختلطة	١٩٨٦	١٧,٧ مليار
٧	الاثاث المنزلي IHFI	مساهمة مختلطة	١٩٨٦	١,٢٦ مليار
٨	الاصباغ الحديثة IMPI	مساهمة مختلطة	١٩٧٦	٩,٢ مليار
٩	الانشائية الحديثة IMCM	مساهمة مختلطة	١٩٧٠	٥,٦ مليار
١٠	الخازر الانشائية IKHC	مساهمة مختلطة	١٩٨٩	١ مليار
١١	الصناعات الخفيفة ITLI	مساهمة مختلطة	١٩٥٩	١٦,٨ مليار
١٢	العراقية الهندسية IIEW	مساهمة مختلطة	١٩٨٥	١,٥ مليار
١٣	الفلوجة الانشائية IFCM	مساهمة مختلطة	١٩٨٩	٣,١٢ مليار
١٤	مواد تغليف IBPM	مساهمة مختلطة	١٩٦٤	١ مليار
١٥	صناعة الدراجات IMIB	مساهمة مختلطة	١٩٦٢	٥ مليار
١٦	صناعة الكارتون IICM	مساهمة مختلطة	١٩٧٨	٧ مليار
١٧	غازية شمالية INSD	مساهمة خاصة	١٩٨٩	٤١ مليار
١٨	كركوك انشائية IKFP	مساهمة مختلطة	١٩٨٩	٧ مليار
١٩	كيمياوية عصرية IMCI	مساهمة خاصة	١٩٤٦	١٨٠ مليون
٢٠	الشرق الاوسط AMEF	مساهمة خاصة	١٩٩٤	٣٠٠ مليون

ولأجل اختبار فرضية البحث فقد اعتمد الباحثان على:

- مؤسسة مقاييس الحوكمة الدولية (GMI) تم الحصول على بيانات عن حوكمة الشركات للبلدان عينة الدراسة بما فيها العراق الذي يقع ضمن مؤشر الاسواق الناشئة.
- تم الاعتماد على دراسة (Enomoto et al., 2015) في توفير بيانات متغير إدارة الأرباح عن ٢٣ دولة من العينة البالغة ٢٤ دولة ماعدا العراق، أما بالنسبة للعراق فقد قام الباحثان بقياس مستوى إدارة الأرباح، وذلك استنادا إلى بيانات ٢٠ شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد تم قياس إدارة الأرباح في الوحدات الاقتصادية العراقية باستخدام اسلوب القياس المعتمد في دراسة (Enomoto et al., 2015) وذلك بعد الحصول على القوائم المالية وتقارير الإدارة وتقارير مراقبي الحسابات وكذلك التقارير التي تصدرها سوق العراق للأوراق المالية. علماً أن الحدود الزمنية للبحث انحصرت في الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٠، ويرجع السبب في اختيار هذه الفترة إلى أن دراسة (Enomoto et al., 2015) كانت على الفترة الممتدة من ٢٠٠٤-٢٠١٠، وذلك لغرض مقارنة مؤشر إدارة الأرباح في العراق مع بقية البلدان لنفس الفترة.

المحور الثاني: مدخل نظري لمفهومي إدارة الأرباح والحوكمة

(١-٢) إدارة الأرباح المفهوم والدوافع ونماذج القياس

(١-١-٢) مفهوم إدارة الأرباح:

بهدف اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم فإن المستثمرين يطلبون معلومات مالية مختلفة عن الشركات المدرجة مثل الربحية والسيولة والكفاءة وهيكل رأس المال وغير ذلك. وتعد جودة الأرباح واحدة من أهم المعلومات المالية، وهي "مقياس لقدرة الأرباح المبلغ عنها يعكس الأرباح الحقيقية للشركة التي تساعد في التنبؤ بالأرباح المستقبلية" (Akers et al., 2007: 65). وهذا يعني أن جودة الأرباح تعكس مصداقية أرقام الأرباح المبلغ عنها، ومن ثم تعد جودة الأرباح جديرة بالثقة.

إن أحد الأساليب التي تؤثر في جودة الأرباح هو إدارة الأرباح، وتظهر هذه الممارسة نتيجة الاستخدام المتعمد للمحاسبة غير المتحفظة Aggressive Accounting بمساعدة المرونة المسموح بها بموجب المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) للإبلاغ عن الأرقام المحاسبية التي تعكس رغبات الإدارة بدلاً من الواقع الاقتصادي (Bamahros & Hussin, 2015: 145). ولأن إدارة الأرباح تعكس رغبات الإدارة للتأثير في حقيقة الأرباح، فقد تعددت تعاريفها تبعاً للغرض منها، وفيما يأتي عرض مختصر لأهم التعاريف:

الجدول (٢): تعاريف إدارة الأرباح التي تعكس غايات الإدارة

الكاتب	التعريف	محور التعريف
(Schipper, 1989:92)	تلاعب لتحقيق الأرباح المستهدفة والمحددة مسبقاً من قبل الإدارة وذلك من خلال تدخل مقصود في عملية الإبلاغ المالي الخارجي بقصد الحصول على مكاسب خاصة.	التركيز على مكاسب الإدارة الخاصة.
(Fudenberg & Tirole, 1995:75)	عملية التلاعب في الوقت المخصص للدخل لجعل تيار الدخل المبلغ عنه أقل تغيراً، وهذه العملية تسمى بتمهيد الدخل Earnings Smoothing	التركيز على تخفيض تقلبات الدخل لزيادة ثقة المستثمرين والحفاظ على مستوى ثابت من المكافآت
(Healy & Wahlen, 1999:368)	تحدث إدارة الأرباح عندما يستخدم المديرون احكامهم في الإبلاغ المالي وفي تشكيل الصفقات لتغيير التقارير المالية لتضليل بعض اصحاب المصلحة حول الاداء الاقتصادي الاساسي للوحدة أو للتأثير في النتائج التعاقدية التي تعتمد على الارقام المحاسبية المعلنة.	التركيز على تأثير الأرباح في النتائج التعاقدية مثل تلبية اتفاقات الدين وتحقيق مكاسب خاصة

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً إلى المصادر المشار إليها في متن الجدول.

ويتبين من التعاريف أعلاه أن إدارة الأرباح تنشأ عن التضليل والاحتيايل بهدف اخفاء الحقيقة لتحقيق غايات معينة، ولكن هناك من يجادل بأن إدارة الأرباح تتضمن جانب جيد وجانب سيء، كما يدعي Parfet إذ يبوبها إلى: (Parfet, 2000: 485)

أ. إدارة الأرباح السيئة Bad earning management الغرض منها اخفاء الاداء التشغيلي الحقيقي للوحدة الاقتصادية، وذلك عند القيام بعمل ادخالات محاسبية وهمية لعمليات غير حقيقية أو التماهي في تقديرات تتجاوز الحد المعقول.

ب. إدارة الأرباح الجيدة Good earning management الغرض منها تكوين اداء مالي مستقر عن طريق بعض الخيارات المقبولة، مثل اغلاق المصنع لساعات بغرض استراحة العمال لرفع انتاجيتهم، وتأجيل المبيعات إلى الفترات التي يعتقد فيها تراجع الإيرادات وهذا يسمى بتمهيد الدخل. كما اشار Doupnik إلى بعض مزايا إدارة الأرباح لكن لم يشير إليها صراحة على أنها جيدة، إذ يذكر بأن عملية التمهيد تقلل من تكلفة رأس المال عن طريق تخفيض تقييم المخاطر والذي يعود بالنفع على المساهمين (Doupnik, 2008: 322).

ويرى Akers et al. أن هذه الممارسة إذا لم تكن محظورة بشكل صريح أو أنها مجرد انحراف طفيف عن القواعد فهي ممارسة أخلاقية بغض النظر عن المتأثرين بتلك الممارسة أو المعلومات التي تتدفق منها، وهذا يعني أن أي شخص يستخدم المعلومات عن الأرباح قصيرة الأجل يكون عرضة لسوء الفهم والاحتيال، أو الخداع المتعمد (Akers et al., 2007: 64). وهذا الراي يتفق مع ما تراه (Dechow & Skinner, 2000: 238-239) بعدّها احتيالياً مالياً. ويتفق الباحثان مع هذا الراي من منطلق أن كل شيء مخالف للحقيقة هو غير جيد، إذ ليس هناك ما يمكن عدّه إدارة ارباح جيدة حتى وأن عادت بالنفع للمساهمين أو للشركة، فالشركة التي تتبع تلك الممارسة عبر نشر معلومات خادعة ستؤدي إلى الضرر بكفاءة السوق واساءة توزيع الموارد والثروات بين الشركات المتنافسة على التمويل ومن ثم الحاق الضرر بالمجتمع ككل.

(٢-١-٢) دوافع إدارة الأرباح:

إن لكل فعل أو ممارسة دوافع تحركها وتقف ورائها، وكذلك الحال بالنسبة لإدارة الأرباح، وتصنف (Dechow et al., 1996) هذه الدوافع إلى نوعين وهي دوافع من وجهة نظر تعاقدية Contract تتعلق بالتعويضات الادارية والديون (دوافع انتهازية)، ودوافع معلوماتية Information تتعلق بقرارات المستثمرين والمقرضين وتعدّها دافعاً رئيساً لعملية التلاعب في الأرباح، وتشير إلى سببين لعملية التلاعب والاحتيال في المعلومات (Dechow et al., 1996: 4):

١. تشجيع المستثمرين على شراء أسهم الشركة كمالكين وديونها كمقرضين.
٢. زيادة قيمة أسهم الشركة للمستثمرين الحاليين.

وقد وضع الباحثان Watts & Zimmerman ثلاث فرضيات لتفسير سلوك الإدارة التي تتبنى ممارسات إدارة الأرباح، وهذه الفرضيات تمثل دوافع تحرك سلوك الإدارة في اتباع تلك الممارسات وهي:

(فرضية التعويضات والحوافز الادارية، وفرضية اتفاقات الدين، وفرضية الكلف السياسية)، وتميل الأدبيات إلى عدّ المديرين في ظل هذه الافتراضات بأنهم يتصرفون بشكل انتهازي، وتمثل هذه الافتراضات بالدوافع التي تحرك الإدارة وهي: (Watts & Zimmerman, 1990: 138-139) أولاً. مكافآت المديرين: تتمثل فرضية المكافآت في أن مديري الشركات الذين لديهم خطط مكافآت من المرجح أن يستخدموا أساليب محاسبية تزيد من الدخل في الفترة الحالية، ومن المفترض أن يؤدي هذا الاختيار إلى زيادة القيمة الحالية للمكافآت، لكن في بعض الحالات لا تقدم خطة المكافآت للمدراء حوافز لزيادة الأرباح، فمع افتراض عدم وجود تغييرات محاسبية فإن الأرباح عندما تكون

أقل من الحد الأدنى المطلوب للحصول المكافأة ففي هذه الحالة يكون لدى المديرين حافز لتخفيض الأرباح هذا العام لأنه من غير المحتمل دفع أي مكافآت، أن مثل هذه العملية لـ "غمر أو تغطيس الأرباح Earnings Bath" (*) ستزيد من الأرباح والمكافآت المتوقعة في السنوات المقبلة. **ثانياً. عقود الدين:** وتستند هذه الفرضية الى أن زيادة نسبة الديون إلى حقوق الملكية في الشركة، تجعل من المحتمل أن يستخدم المديرين طرق المحاسبة التي تزيد من الدخل، فكلما ارتفعت نسبة الدين إلى رأس المال، كلما اقتربت الشركة من تشدد القيود المفروضة على اتفاقيات الديون. كلما زاد تشديد اتفاقية الدين، زادت احتمالية انتهاك الاتفاق وتكبد تكاليف من التخلف عن السداد. ويعمل المديرين على ممارسة السلطة التقديرية عن طريق اختيار أساليب المحاسبة التي تزيد الدخل، لغرض تخفيف قيود الديون وتخفيض تكاليف التخلف عن السداد.

ثالثاً. الكلف السياسية: تستند فرضية التكلفة السياسية إلى أن الشركات الكبيرة بخلاف الشركات الصغيرة من المرجح أن تستخدم خيارات محاسبية تقلل الأرباح المسجلة، حيث أن الأرباح العالية للشركات الكبيرة مؤشر للاحتكار مما يدفع السلطات إلى سن القوانين والتشريعات وفرض الضرائب العالية لعرقلة نموها. وعلاوة على ذلك يذكر الباحثان (Watts & Zimmerman) في دراسة سابقة أن القطاع السياسي لديه تأثير قوي في نقل الثروة بين مختلف المجموعات، وبهذا تكون الشركات عرضة لإعادة توزيع الثروة، ولمواجهة هذه التدخلات الحكومية المحتملة توظف الشركات مجموعة من الآليات مثل حملات المسؤولية الاجتماعية واختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح المعلن عنها لتجنب الاهتمام الحكومي الذي يجلبه الربح العالي، ولذا تعمل الإدارة على تخفيض الإجراءات السياسية المضادة ومن ثم تخفيض التكاليف المتوقعة متضمنة التكاليف القانونية التي تتحملها الشركة لمنع الإجراءات السياسية تجاهها، كما تشمل التكاليف السياسية على تكاليف اتحادات العمال المفروضة نتيجة الطلب المتزايد والمتولد نتيجة الإبلاغ عن أرباح عالية (Watts & Zimmerman, 1978: 115). وتمثل الضرائب أحد أهم التكاليف السياسية التي تتحملها الشركات، لذا تلجأ الإدارة إلى التلاعب بالأرباح بهدف تمهيد الدخل من أجل تقليل مبلغ الأرباح الخاضع للضريبة والتهرب منها (التميمي والساعدي، ٢٠١٢: ٤٤).

إن الأبحاث الحالية لإدارة الأرباح قد حولت تركيزها بعيداً عن النظرية الإيجابية (الوضعية) للمحاسبة والعودة مرة أخرى إلى دوافع سوق رأس المال كتفسيرات للسلوك الانتهازي للمديرين، وهذه الدوافع هي مقابلة توقعات المساهمين، وزيادة اسعار الاسهم، وهي دوافع اضافية لما سبق ويمكن تفصيلها في أدناه:

رابعاً. العرض الأولي للأسهم: عندما تخطط الشركة لإصدار أسهم جديدة أو إضافية للجمهور، ستقوم الإدارة بإغراء المستثمرين عبر إدارة الأرباح صعوداً، وذلك لزيادة أسعار الأسهم المصدرة (Scott, 2015: 457).

خامساً. مقابلة توقعات المستثمرين: يمكن يبني المستثمرين توقعاتهم وفق طرق معينة، منها أرباح السنة السابقة وتوقعات المحللين وتوقعات إدارة الشركة، فالشركات التي تبلغ عن أرباحاً أكبر من المتوقع (أي مفاجأة الأرباح الإيجابية) تتمتع عادة بزيادة سعر السهم، حيث يقوم المستثمرون

(*) يطلق على هذا النمط من التلاعب عادةً بغسيل الأرباح الهدف منه جعل النتائج السيئة تبدو أسوأ، بمعنى تضخيم المصاريف في فترة معينة بأكثر مما يجب، وبلجاً المديرين الجدد إلى غسيل وتنظيف المصاريف بشكل كبير حتى يتمكنوا من إلقاء اللوم في الأداء الضعيف على الرئيس التنفيذي السابق (Yu, 2012: 3).

بتعديل توقعاتهم عن الأداء الجيد في المستقبل. ونتيجة لذلك، يتمتع المديرون بحافز قوي لضمان الوفاء بتوقعات الأرباح، لاسيما إذا كانوا يمتلكون خيار شراء الاسهم أو تعويضات أخرى ذات صلة بالأسهم، وأن أحد السبل لتحقيق ذلك هي إدارة الأرباح صعوداً، وهذا ما يجعل تلبية التوقعات ذات أهمية كبيرة للمديرين. (Scott, 2015: 455-456) وتشير الأدلة إلى أن الإدارة تسعى إلى مقابلة التوقعات أو تجاوزها، بهدف تعزيز المصادقية مع سوق رأس المال، والحفاظ على سعر السهم أو زيادته، وتحسين سمعة الإدارة (Graham et al., 2005: 66).

وفي النهاية تنعكس دوافع إدارة الأرباح في ثلاثة استراتيجيات، وهي (Scott, 2015: 447):
 ١. تخفيض الدخل Income Decreasing: يتم اختيار هذه الاستراتيجية في فترات الربحية العالية، لأغراض التهرب الضريبي مثلاً.
 ٢. زيادة الدخل Income Increasing: يتم اختيار هذه الاستراتيجية في فترات الربحية المنخفضة، لأغراض انتهاك عقود الدين مثلاً.

٣. تمهيد الدخل Income Smoothing: يتم اختيار هذه الاستراتيجية لجعل الدخل أكثر استقراراً، الغرض منها على سبيل المثال ضمان حصول المديرين على تعويض ثابت نسبياً.

نستنتج مما سبق أن إدارة الأرباح تنشأ نتيجة دوافع أو أسباب تشجع الإدارة لتصرف وفق سلوك انتهازية يؤثر باتجاهين، فالإتجاه الأول يتضمن تحقيق المصلحة الشخصية للإدارة، والحصول على التمويل عبر عقود الدين، والتهرب الضريبي، والاتجاه الثاني يتضمن التأثير في السوق بهدف الحصول على التمويل من خلال الأسهم، أو زيادة أسعارها ولا يكاد يخلو هذا الإتجاه من المصلحة الشخصية عندما تكون مكافآت الإدارة مستندة على الاسهم، وكل إتجاه يملئ على الإدارة أنبعاغ نمط مختلف عند التلاعب بالدخل أما زيادته أو تخفيضه أو تمهيد لبيدو أكثر استقراراً. وأن مسألة التلاعب بالدخل تتطلب أساليب محاسبية وغير محاسبية، سيتم مناقشتها أدناه:

(٢-١-٣) الاساليب المحاسبية لإدارة الأرباح:

يمكن تفصيل إدارة الأرباح حسب الاسلوب المحاسبي إلى نوعين، وكالاتي:

أولاً. اختيار السياسة المحاسبية: تمثل السياسات المحاسبية مجموعة من الطرائق والاجراءات التي تستعمل من قبل إدارة الشركة في أنتاج وتوصيل المعلومات المالية، فهي مجموعة من ادوات التطبيق العملي التي يستعين بها المحاسب في تسجيل المعاملات وفي اعداد القوائم المالية للشركة، وفقاً للفقرة ٤-٤ من المعيار المحاسبي الدولي:

(Accounting policies, Changes in Accounting, Estimates and Errors: IASB)

يسمح بتغيير السياسات المحاسبية فقط في حالة: (١) تغيير المعيار او تفسير المعيار المحاسبي.
 (٢) في حال أن التغيير يؤدي إلى معوليه وملاءمة أكثر في المعلومات المحاسبية.

وعندما يتم تغيير احدى الطرائق والاجراءات ينبغي على إدارة الشركة معالجة اثار التغيير اثناء المدة الحالية، واحتساب التأثير التراكمي الذي يعود إلى سنوات سابقة في اعداد وتصوير الكشوف المالية عن السنوات السابقة على وفق الطريقة الجديدة (التمييزي والساعدي، ٢٠١٤: ٦٣).
 لذا فإن الشركات قد تلجأ بشكل كبير إلى الفقرة الثانية التي يسمح بها المعيار، لتغيير سياسة معينة بهدف ممارسة إدارة الأرباح. كذلك يمكن أن تستغل الشركات اختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية الزامية، فمن المعروف أنه عندما يصدر معيار جديد فإنه يتم تحديد موعد لاحق

لصدوره لتطبيق ذلك المعيار. وعادة ما تسمح الجهات التنظيمية بالتطبيق المبكر للمعيار قبل الموعد المقرر، فيتاح للشركات الفرصة لاختيار التوقيت الذي يلائمها واستغلاله لإدارة ارباحها. **ثانياً. المستحقات:** إن جوهر مصطلح المستحقات هو أن يتم الاعتراف بالعمليات في وقت حدوثها دون الرجوع الى تاريخ الاستلام او الدفع النقدي، وأن عملية حساب الربح تتم من خلال مقابلة الإيرادات مع المصروفات، وليس بقدر تعلقها بالتحصيل او التسديد النقدي، وكلا الاتجاهين في الحساب لهما صلة بالمستقبل، وتستند الميزانية وكشف الدخل على المستحقات، في حين كشف التدفق النقدي لا يستند الى ذلك (Nobes & Parker, 2010: 130).

تنشأ المستحقات عندما يكون هناك اختلاف بين توقيت التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالحدث الاقتصادي، وتقسم المستحقات إلى نوعين: (Ronen & Yaari, 2008: 371) **أ. المستحقات غير الاختيارية Non-Discretionary Accruals:** وينشأ هذا النوع من المعاملات التي تتم في الفترة الحالية والتي تعد طبيعية للشركة نظراً لمستوى أدائها واستراتيجيتها التجارية واتفاقيات الصناعة وأحداث الاقتصاد الكلي. **ب. المستحقات الاختيارية Discretionary Accruals:** وتنشأ هذه المستحقات من المعاملات التي يتم إجراؤها أو من خلال المعالجات المحاسبية المختارة الغرض منها إدارة الأرباح. وهناك مجموعة من النماذج المستخدمة في قياس إدارة الأرباح المستندة على **المستحقات منها:**

١. نموذج Jones, 1991: اعتمد أنموذج Jones على المستحقات الكلية، وقد اقترحت Jones هذا النموذج ليخفف من افتراض أن المستحقات غير الاختيارية ثابتة من فترة إلى فترة، حيث قام النموذج بإدخال عاملين لتقدير المستحقات الاختيارية هما: رقم الاعمال واجمالي الاصول الثابتة، ويفترض النموذج أنهما أقل عرضة للتلاعب من قبل الإدارة واستخدم الأنموذج الاتي لغرض مراقبة التغيرات في الظروف الاقتصادية للشركة ويمكن التعبير عن نموذج Jones لقياس المستحقات غير الاختيارية في المعادلة التالية (Jones,1991: 210-211):

$$NDA_{ijt} / A_{ijt-1} = \alpha_1 (I / A_{ijt-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{ijt} / A_{ijt-1}) + \alpha_3 (PPE_{ijt} / A_{ijt-1})$$

إذ أن:

NDA_{ijt} = المستحقات غير الاختيارية للشركة i التي تنتمي للقطاع z في السنة t

ΔREV_{ijt} = التغير في إيرادات الشركة i التي تنتمي للقطاع z بين الفترتين t و $t-1$

A_{it-1} = إجمالي الموجودات للشركة i التي تنتمي للقطاع z في نهاية الفترة $t-1$

PPE_{ijt} = إجمالي الموجودات الثابتة للشركة i التي تنتمي للقطاع z في السنة t

$\alpha_1 \alpha_2 \alpha_3$ = معالم النموذج الخاصة بالشركة ويتم تقديرها لمجموعة شركات العينة التي تنتمي لنفس قطاع النشاط وذلك لكل سنة من سنوات الدراسة. ويتم تقدير المعالم الخاصة بالشركة من خلال معادلة الانحدار التالية لكل سنة من السنوات ولكل قطاع نشاط كما يلي:

$$TAC_{ijt} / A_{ijt-1} = \alpha_1 (I / A_{ijt-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{ijt} / A_{ijt-1}) + \alpha_3 (PPE_{ijt} / A_{ijt-1}) + e_{ijt}$$

e_{ijt} = قيمة المستحقات الاختيارية للشركة i التي تنتمي للقطاع z في السنة t

٢. نموذج Dechow et al., 1995: قامت Dechow et al., 1995 بتعديل أنموذج Jones معتمدةً بذلك على أساس التحليل العملي، وصمم الأنموذج على أساس استبعاد اتجاه التخمين في أنموذج Jones المستخدم في قياس المستحقات الاختيارية عندما تكون هناك حرية التصرف في

الإيرادات، وفي ظل الأنموذج المعدل سوف تقدر المستحقات غير الاختيارية خلال مدة الحدث وفقا للمعادلات الآتية (Dechow et al., 1995: 199):
يتم تقدير الميل باستخدام معادلة الانحدار الآتية:

$$TA_{i,t}/A_{i,t-1} = \alpha + \beta_1(1/A_{i,t-1}) + \beta_2 \{(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t})/A_{i,t-1}\} + \beta_3(PPE_{i,t}/A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

=TA إجمالي المستحقات

تقدر المستحقات غير الاختيارية باستخدام المعادلة الآتية:

$$NDA_t = \beta_1(1/A_{t-1}) + \beta_2(\Delta REV_t - \Delta REC_t) + \beta_3(PPE_t)$$

إذ أن:

NDA_t = المستحقات غير الاختيارية خلال المدة t

ΔREC_t = صافي المدينون في السنة t مطروحا من صافي المدينون في السنة $t-1$ موزونة على أساس إجمالي الموجودات في المدة $t-1$

٣. **نموذج من Kothari et al., 2005:** أكد Kothari et al على أن الفرق بين أنموذج Jones 1991 وأنموذج Jones 1995 المعدل هو أن الأنموذج الأخير تضمن تغيير كامل في المدينين، وقام Kothari et al بتقدير مطابقة الاداء بشكل مشابه لأنموذج Jones المعدل للاستحقاق الاختياري، ولغرض مقارنة فعالية مطابقة الاداء مقابل المنهج القائم على اساس الانحدار، فإنه تم تقدير مقياس الاستحقاق الاختياري الاضافي من خلال تضمين العائد على الموجودات ROA في الأنموذج، ويمكن تمثيله وفق المعادلة الآتية (Kothari et al., 2005: 173-174):

$$TA_{it} = \alpha_0 + \alpha_1(1/A_{ijt-1}) + \alpha_2 \Delta REV_{ijt} + \alpha_3 PPE_{it} + \alpha_4 ROA_{it}(or_{it-1}) + \alpha_{it}$$

إذ أن: ROA = معدل العائد على الموجودات

(٢-٢) **حوكمة الشركات المفهوم والاليات**

(١-٢-٢) **مفهوم حوكمة الشركات:**

تمثل الحوكمة من وجهة النظر الاقتصادية على حد تعبير لجنة Cadbury "بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات والرقابة عليها" (Cadbury, 1992, para: 2.5). وفي وقت لاحق طورت لجنة Cadbury مفهومها السابق للحوكمة ليعطي فهماً أوسع للحقوق والواجبات القانونية، حيث اشارت إلى أن الحوكمة تعد " أداة لتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وبين الأهداف الفردية والجماعية، والوصول إلى مواءمة أو تقريب بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع قدر الإمكان" (Sullivan, 2009: 10).

أما من وجهة النظر المحاسبية والتمويلية فإن الحوكمة هي " اداة تتعامل مع الطرق التي يضمن بها موردو التمويل للشركات الحصول على عائد على استثماراتهم " بمعنى الكيفية التي يستطيع بها مجهزي الأموال تعيين المدراء الذين يضمنون لهم مستحقاتهم من اجمالي الأرباح المتحققة للوحدة، والكيفية التي يضمن بها أولئك المجهزون بأن المدراء لا يستغلون نفوذهم في الشركة أو الأموال الموكلة إليهم لتحقيق مصالح شخصية أو أنهم لا يوظفون تلك الأموال في مشاريع سيئة، وأخيرا الكيفية التي يمكن بها الرقابة على إدارة الشركة من قبل مجهزي الأموال (Shleifer & Vishny, 1997: 737).

ويتبين مما سبق في اعلاه بأن الحوكمة تتمحور حول مسألة جوهرية وهي الرقابة على الإدارة لضمان كفاءتها وموضوعيتها، وذلك من خلال ضوابط داخلية وخارجية، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأطراف المتأثرين بأنشطة الأعمال.

(٢-٢-٢) آليات حوكمة الشركات:

يتطلب تطبيق مبادئ الحوكمة توافر مجموعة من الآليات التي تستمد أهميتها من الدور الذي تلعبه داخل وخارج الشركة، وتعرف هذه الآليات بأنها "مجموعه الممارسات التي تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التطبيق السليم لقواعد الحوكمة التي تحدد طبيعة العلاقة بين حملة الأسهم وأصحاب المصالح كافة، والتي تضمن للوحدة إدارة سليمة ومستقرة" (الطائي، ٢٠٠٩: ١١٠) والآتي عرض لكل آلية من آليات الحوكمة:

أولاً. الآليات الداخلية:

١. آلية مجلس الإدارة ولجانه: يعرف (Hitt, et al., 2003: 386) مجلس الإدارة بأنه "مجموعة من الأعضاء المنتخبين بشكل مباشر من قبل حملة الأسهم ووفقاً لقانون الشركات، وتكون مهمتهم الأساسية في تمثيل مصالح المالكين في الشركة والرقابة على المديرين التنفيذيين" (نقلاً عن: الطائي، ١١٣: ٢٠٠٩). يتم تفويض سلطة إدارة الشركة من قبل المساهمين فيها إلى مجلس الإدارة ومجلس الإدارة يفوضها لموظفي الشركة. ويعني ذلك أن أصحاب الأسهم ينتخبون مجلس إدارة يضع سياسات الشركة ويختار موظفيها وهؤلاء يقومون بدورهم بتنفيذ السياسات عند إدارتهم للأعمال التجارية، ويقرر مجلس إدارة الشركة سياسات الأعمال الرئيسية، ومن بين واجبات المجلس المحددة تفويض العقود، وتحديد مرتبات المديرين، وترتيب القروض الكبرى مع البنوك (Needles et al., 2014: 8) وايضاً تقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية تحديد الأهداف ومراقبة أنشطة الشركة، وهو أمر أساسي في اتخاذ القرار داخل الشركة (Brown et al., 2011: 112).

إن سيطرة مجلس الادارة (المديرين غير التنفيذيين) أكثر فاعلية في مراقبة الإدارة وقد قدمت دراسة (Peasnell et al., 2000) أدلة بشأن استقلال مجلس الإدارة والتلاعب بالأرباح ووجدت أن الشركات ذات المجالس المستقلة أقل احتمالية للإبلاغ عن المستحقات الاختيارية (غير الطبيعية) التي تؤثر في الدخل بالزيادة، وتوصلت الدراسة إلى أن مجلس الإدارة يسهم في نزاهة القوائم المالية.

٢. آلية تركيز الملكية: في البلدان ذات القانون العام، يتشكل رأس مال الشركة من حصص مملوكة من قبل جمهور كبير، وهناك قوانين قوية لحماية المستثمرين وضمان مصالح المساهمين الأقلية. أما دول القانون المكتوب فتتسم بتركز كبير لحصص الملكية وتعد ترتيباتها وقوانين حماية المستثمرين تكون أقل فاعلية (La Porta et al., 1998: 1116)، لذا هنالك نوعين رئيسيين من هيكل الملكية هي:

أ. الملكية المركزة: وفيها تكون الملكية أو السيطرة مركزة في عدد قليل من الأفراد والمدراء التنفيذيين والشركات القابضة والمصارف وغيرها من المؤسسات وتدار الشركة من قبل هذه الفئات وتسيطر عليها أو تؤثر فيها بقوة، ويطلق عليها نظام سيطرة الداخليين (CIPE, 2002: 13).

ب. الملكية غير المركزة: وفيها تكون الملكية غير مركزة في عدد كبير من حملة الأسهم مع ممتلكات صغيرة (قليلة) وعدد قليل من حملة الأسهم الكبار (إن وجد)، وينتج عنه ضعف في مراقبة

القرارات الإدارية بالإضافة إلى صعوبة أولئك المالكين في تنسيق مجهوداتهم، ويطلق عليه نظام سيطرة الخارجيين (Hitt, et al., 2003: 315).

وتنص نظرية الوكالة على أن الملكية الأقل تركيزاً قد تحفز المديرين على التلاعب بالأرقام المالية لمصلحتهم الشخصية من أجل الحصول على مكافآت مبنية على أرباح أكثر وضغط أقل من المساهمين الآخرين، وبالتالي فإن الملكية المركزة يمكن أن تزيد من فاعلية مراقبة المجلس (Gulzar & Wang, 2011: 138)، لكن في المقابل تعد الملكية المشتتة آلية فعالة في البلدان ذات اسواق رأس مال متقدمة، حيث يفضل المساهمين المشتتين استراتيجية الخروج (بيع أسهم الشركة) (Desender, 2009: 7).

٣. **آلية التعويضات:** تعرف التعويضات على أنها "حزمة أو مجموعة من المنافع التي تقوم الشركة بمنحها لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فيها مقابل جهودهم المبذولة في أداء المهام الموكلة إليهم في الشركة" (الطائي، ٢٠٠٩: ١٢٦).

ومن المتعارف عليه هو وجوب تعويض المديرين، ويمكن تصميم هيكل التعويضات والذي يلزم تصميمه لتحقيق هدفين أساسيين تتضمن اجتذاب المديرين المؤهلين والاحتفاظ بهم، ومواءمة افعال المديرين بأكبر قدر ممكن مع مصالح المساهمين الذين يهتمون في المقام الأول في تعظيم سعر السهم، وتتبع الشركات ممارسات مختلفة للتعويض، لكن تعويض كبار التنفيذيين النموذجي يتكون من ثلاثة أجزاء: راتب سنوي محدد، مكافأة (علاوة) مدفوعة في نهاية السنة، خيارات لشراء الأسهم (Brigham & Houston, 2004: 22).

ثانياً. الآليات الخارجية:

١. **رقابة كبار المساهمين:** يكمن مصدر مشاكل الوكالة في أن المخاطر التي تتعرض لها مصالح المديرين في شركاتهم لا تتناسب مع حجم المخاطر التي يتعرض لها اصحاب الأسهم. ونتيجة لذلك يمكن لكبار المساهمين أن يلعبوا دوراً حاسماً في الحوكمة، لأن حصصهم الكبيرة تعطيهم دافع لتحمل تكاليف مراقبة المديرين (Edmans, 2014: 23).

يملك كبار المساهمين القدرة على دفع المديرين إلى اتخاذ إجراءات لتحسين قيمة الشركة، وذلك بحكم حجم ما يمتلكونه في الشركة من اسهم، كما ويعمل بعض المساهمين بشكل خاص بتشجيع الشركات على تبني وجهة نظرهم، ولكي يكون أحد كبار المساهمين بمثابة اداة مراقبة فاعلة لأنشطة الشركة يجب ألا يكون لديه علاقات تجارية معها (Brown et al., 2011: 115)، إذ يمكن لكبار المساهمين غير المطلعين أن يشاركوا في لجنة التدقيق وقد يستخدمون هذه الفرصة لمراقبة عملية إعداد التقارير المالية، وتشير الابحاث إلى أن كبار المساهمين هم أكثر انتاجية ويساعدون في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح (Soltani, 2007: 100)، فضلاً عن دورهم المؤثر في القرارات التنظيمية المهمة، مثل دوران التنفيذيين، واستراتيجية العمل المعززة للقيمة، والقيود المفروضة على الدفاعات المضادة للاستحواذ (Elliott & Elliott, 2011: 829).

٢. **التدقيق الخارجي:** يهدف التدقيق الخارجي إلى تقديم رأي حول عدالة ومصداقية ما تعبر عنه القوائم المالية، وكجزء من التدقيق المتكامل يتم تقديم رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية (Johnstone et al., 2014: 3)، وفي محاولة لتقليل تكاليف الوكالة التي تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة يتم استخدام التدقيق الخارجي المستقل إلى جانب أدوات الرقابة الأخرى وهي الرقابة الداخلية وتعويضات الإدارة (Soltani, 2007: 50). ويجب على المدققين الخارجيين أن

يضعوا في الحساب أن مسؤوليتهم الرئيسية هي أمام المساهمين، ومع ذلك هناك صراع حوكمة محتمل من الناحية الواقعية حيث يتم تعيين المدققين من قبل مجلس الإدارة، ويتم الاتفاق على أجورهم مع مجلس الإدارة وتجري تعاملاتهم اليومية مع الإدارة، وعلى الرغم من أن تعيين المدققين واجورهم يتطلب موافقة من قبل المساهمين فإن هذا الأمر يعد بمثابة ممارسة شكلية للموافقة أو أداة صورية للتصديق دون مناقشة، ومن الشائع أن يتحدث المدققون عن الإدارة كزبون وهو أسلوب تفكير غير سليم لتقليل التبعية بالإدارة وفقدان الاستقلالية الناشئة عن مصلحة شخصية في الأداء المالي للزبون (Elliott & Elliott, 2011: 816).

٣. آلية السوق (المنافسة والاستحواذ) **takeovers**: إذا كان المديرون غير كفؤين، جشعين أو متهورين فسوف تهبط قيمة الشركة، وعندما يحدث ذلك، فإن اصحاب رأس المال سوف يستطعون إمكانات جعل الشركة أكثر انتاجية وسيقدمون عرض استحواذ (Elliott & Elliott, 2011: 817). وتمثل النقطة المهمة في عملية الاستحواذ في زيادة قيمة شركتي الاستحواذ بناءً على الزيادة المتوقعة في الأرباح بعد عملية الاستحواذ، وغالبا ما يكون أداء الشركة المستهدفة ضعيفاً، ويتم استبعاد إدارتها بمجرد نجاح عملية الاستحواذ، ويمكن أن تساهم عمليات الاستحواذ في حل مشكلة التدفق النقدي الحر، لأن عملية الاستحواذ تؤدي عادةً إلى توزيع الأرباح على المستثمرين مع مرور الزمن. ويمكن تفسير عمليات الاستحواذ على نطاق واسع على أنها الآلية الأكثر أهمية بالنسبة للحوكمة في الولايات المتحدة، والتي بدونها لا يمكن التحكم في السلطة التقديرية للإدارة (Shleifer & Vishny, 1997: 756). وتعمل هذه الآلية على ضبط أداء الإدارة والمديرين التنفيذيين من خلال سعي مجموعة من المالكين المحتملين لشراء مراكز الملكية، وتحقيق العوائد على استثماراتهم من خلال استبدال فريق الإدارة العليا المسؤول عن أي انحراف أو تلاعب يؤثر في أداء إدارة الشركة (التميمي والساعدي، ٢٠١٤: ١٤٠ بتصرف).

المحور الثالث: قياس تأثير الحوكمة في إدارة الأرباح في البلدان عينة البحث

(١-٣) قياس متغير إدارة الأرباح:

بالنسبة لقياس إدارة الأرباح على المستوى الدولي (مجموعة من البلدان) كانت هناك دراستين فقط هي دراسة (Leuz et al., 2003) التي اهتمت بقياس إدارة الأرباح المستندة على المستحقات في ٣١ بلد لغرض تحديد الاختلافات المنهجية في ممارسات إدارة الأرباح، وقد تم استخدام نتائج هذه الدراسة في ابحاث عديدة لغرض ربط تفاوت ممارسات إدارة الأرباح مع متغيرات أخرى. أما الدراسة الثانية فهي دراسة (Enomoto et al., 2015) والتي تضمنت قياس إدارة الأرباح بنوعها الإدارة المستندة على المستحقات والإدارة المستندة على صفقات حقيقية وذلك في ٣٨ بلد. ولأن عينة البحث المستخدمة في دراستنا هي ٢٤ دولة بضمنها العراق سوف يتم الاعتماد على دراسة (Enomoto et al., 2015) لتوفير بيانات إدارة الأرباح في ٢٣ بلد منها، أما العراق فسيتم قياس إدارة الأرباح فيه وفق الأسلوب المتبع في دراسة (Enomoto et al., 2015) وقد اعتمد (Enomoto) على ثلاثة مقاييس اشتقها (Leuz et al., 2003) من نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس إدارة الأرباح المستندة إلى المستحقات. وفيما يأتي عرض للمقاييس الثلاثة لإدارة الأرباح:

١. **المقياس الأول AEM1**: يتمثل هذا المقياس بالانحراف المعياري للربح التشغيلي مقسوماً على الانحراف المعياري للتدفق النقدي التشغيلي (AEM1)، ويرجع ذلك إلى أن المدير قد يستخدم

الاستحقاقات للتخفيف من التغيير في التدفق النقدي التشغيلي، فإذا تم استخدام هذه الممارسة تظهر نتيجة المقياس منخفضة. ويُعبّر هذا المقياس مستوى تمهيد الدخل ويتم حسابه باستخدام بيانات السلاسل الزمنية لكل شركة في البلد الواحد، ومن ثم اختيار القيمة الوسطية Median، ويتم ذلك وفق المعادلة الآتية (Leuz et al., 2003: 514):

$$AEM1 = \sigma (NIBE) / \sigma (CFO)$$

إذ يمثل $\sigma (E)$ الانحراف المعياري لدخل التشغيل Operating Income اما بالنسبة لـ $\sigma (CFO)$ فيمثل الانحراف المعياري للتدفق النقدي التشغيلي. تم استخراج التدفق النقدي التشغيلي من خلال المعادلة الآتية^(*):

$$CFO_{i,t} = NIBE_{i,t} - ACC_{i,t}$$

إذ أن:

$CFO_{i,t}$ = التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للشركة i خلال المدة t

$NIBE_{i,t}$ = صافي الدخل للشركة قبل البنود غير العادية i خلال المدة t

$ACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة i خلال المدة t

٢. **المقياس الثاني AEM2:** ويمثل الارتباط بين التغيير في المستحقات (Acc) والتغيير في التدفق النقدي التشغيلي (CFO) فإذا كان الارتباط سلبياً فأن ذلك يشير إلى وجود إدارة أرباح يمكن تفسيره كسلوك لتمهيد الأرباح، ويمكن تمثيل هذا المقياس بالمعادلة الآتية: (Leuz et al., 2003: 514)

$$AEM2 = P (\Delta Acc, \Delta CFO)$$

ΔAcc يمثل التغيير في المستحقات، ΔCFO التغيير في التدفقات النقدية.

وقد تم قياس المستحقات من خلال المعادلة التالية^(†):

$$ACC_{i,t} = (\Delta CA_{j,t} - \Delta CL_{j,t} - \Delta Cash_{j,t} + \Delta Debt_{j,t} - Dep_{j,t})$$

$ACC_{j,t}$ = إجمالي المستحقات في السنة t

$\Delta CA_{j,t}$ = التغيير في الموجودات المتداولة بين السنة السابقة والسنة الحالية

$\Delta CL_{j,t}$ = التغيير في الخصوم المتداولة بين السنة السابقة والسنة الحالية

$\Delta Cash_{j,t}$ = التغيير في النقد بين السنة السابقة والسنة الحالية

$\Delta Debt_{j,t}$ = التغيير في الدين ضمن المطلوبات المتداولة بين السنة السابقة والسنة الحالية

$Dep_{j,t}$ = مصروف الاندثار والاطفاء في السنة t

٣. **المقياس الثالث AEM3:** يمثل نسبة القيمة المطلقة للمستحقات Acc إلى القيمة المطلقة للتدفقات النقدية CFO. تنعكس المستحقات في أنواع مختلفة من ميول وسلوكيات المدير لتحقيق أهداف معينة من الأرباح. لذلك تم استخدام القيمة المطلقة للمستحقات كمقياس لتقدير او اختيار discretion الأرباح، ويمكن تمثيل هذا المقياس بالمعادلة الآتية:

$$AEM3 = \frac{|ACC|}{|CFO|}$$

حيث أن $|ACC|$ تمثل القيمة المطلقة للمستحقات، وتمثل $|CFO|$ القيمة المطلقة للتدفق النقدي التشغيلي. واستناداً إلى المقاييس الثلاثة أعلاه كانت مستويات إدارة الأرباح المستندة على المستحقات في البلدان عينة البحث كما في الجدول (٣) ادناه:

(*) تم استخدام المعادلة من Francis et al. (2005: 302) لاستخراج التدفق النقدي التشغيلي.

(†) تم استخدام المعادلة من Francis et al. (2005: 302) لاستخراج المستحقات.

الجدول (٣): مستوى إدارة الأرباح للبلدان عينة البحث

ت	البلد	إدارة الأرباح		
		AEM3	AEM2	AEM1
١	استراليا	0.421	-0.532	0.704
٢	الولايات المتحدة	0.606	-0.614	0.563
٣	المملكة المتحدة	0.561	-0.69	0.504
٤	هونغ كونغ	0.677	-0.714	0.487
٥	ايرلندا	0.512	-0.749	0.415
٦	الفلبين	0.727	-0.783	0.545
٧	هولندا	0.616	-0.781	0.434
٨	فنلندا	0.662	-0.816	0.533
٩	دنمارك	0.689	-0.777	0.463
١٠	سيريلانكا	0.728	-0.803	0.535
١١	سويسرا	0.621	-0.785	0.405
١٢	اليابان	0.759	-0.801	0.422
١٣	الباكستان	0.73	-0.886	0.52
١٤	الهند	0.909	-0.86	0.701
١٥	ماليزيا	0.817	-0.837	0.506
١٦	بلجيكا	0.726	-0.835	0.362
١٧	المانيا	0.81	-0.797	0.413
١٨	اسبانيا	0.696	-0.899	0.307
١٩	اندونيسيا	0.821	-0.846	0.417
٢٠	فرنسا	0.779	-0.869	0.347
٢١	اليابان	0.819	-0.875	0.354
٢٢	العراق	0.937	-0.939	0.442
٢٣	ايطاليا	0.816	-0.907	0.304
٢٤	البرتغال	0.798	-0.932	0.243

Source: (Enomoto et al., 2015: 191).

في الجدول (٣) أعلاه وبعد قياس إدارة الأرباح في العراق تم دمج المقاييس التي تم التوصل إليها مع النتائج التي توصل إليها (Enomoto et al.) لبقية البلدان، ثم تم إعادة ترتيب البلدان بشكل تنازلي حسب مجموع الدرجات (المقاييس) التي حصلت عليها كل دولة، فالدولة التي تحصل على الترتيب الاول هي الاقل في ادارة الأرباح ثم تليها، وبالنسبة للعراق فقد حصل على مرتبة 20 وفق مقاييس إدارة الأرباح المستندة على المستحقات، ويمكن أن يعزى ذلك لعدة اسباب منها ضعف مستوى الافصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية نتيجة ضعف متطلبات النظام المحاسبي الموحد وضعف الالتزام بها من قبل معدي المعلومات، وضعف مستوى المهنية المحاسبية المتمثلة بالجهات التدقيقية المسؤولة عن مصداقية محتوى القوائم والتقارير المالية، فضلا عن ضعف آليات الحوكمة في العراق التي تعد الاداة الرئيسية التي تمنع ممارسات التلاعب بالأرباح.

(٢-٣) قياس متغير الحوكمة:

لقياس متغير الحوكمة تم الاعتماد التصنيف الدولي لحوكمة الشركات الصادر عن شركة (GMI)، وهي شركة مختصة في مجال تقييم الحوكمة حول العالم تأسست عام ١٩٩٩ واندمجت مع شركة مورغن ستنالي عام ٢٠١٤. تصدر هذه الشركة سنويا تقرير عن مستوى الحوكمة في ٣٩ بلد متقدم، فضلاً عن البلدان التي تمتلك اسواق ناشئة والتي تبلغ ٦٠ بلد.

ويتراوح مؤشر الحوكمة على مقياس (GMI) بين (١-١٠) فالبلد الذي يأخذ تصنيف (١) على المقياس يعد بلد ذو تصنيف منخفض في قوة اجراءات حوكمة الشركات، اما البلد الذي يأخذ تصنيف (١٠) يعد الأفضل من بين مجموعة البلدان (www.corpgov.net).

ويتم قياس الحوكمة من قبل شركة (GMI) عبر التركيز على الفئات العامة الآتية: (خصائص مجلس الإدارة، التعويض التنفيذي، هيكل الملكية، الافصاح المالي والرقابة الداخلية، رقابة السوق، حماية المستثمرين)، وتمثل تلك الفئات في اغلبها ليات حوكمة الشركات، ويوضح الجدول (٤) تصنيف البلدان عينة الدراسة وفق مقياس (GMI).

الجدول (٤): مؤشر الحوكمة للبلدان عينة البحث

ت	البلد	مؤشر الحوكمة
١	اليابان	3.3
٢	هولندا	6.45
٣	سويسرا	5.86
٤	ايرلندا	7.21
٥	بلجيكا	4.35
٦	الدنمارك	4.79
٧	فنلندا	6.38
٨	المانيا	5.8
٩	اندونيسيا	3.14
١٠	اسبانيا	3.97
١١	ايطاليا	5.25
١٢	الولايات المتحدة	7.16
١٣	فرنسا	4.7
١٤	البرتغال	4.14
١٥	المملكة المتحدة	7.6
١٦	الهند	4.54
١٧	هونغ كونغ	4.06
١٨	الاردن	3.94
١٩	الباكستان	3.94
٢٠	ماليزيا	4.21
٢١	الفلبين	3.94
٢٢	سريلانكا	3.94
٢٣	استراليا	6.65
٢٤	العراق	3.94

Source: (www.gmiratings.com).

يتبين من الجدول (٤) وعلى مستوى العينة أن أعلى تصنيف على مقياس حوكمة الشركات كان من نصيب إيرلندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة حيث بلغت (٧,٦، ٧,١٦، ٧,٢١) على التوالي، وتعكس هذه التصنيفات قوة نظم الحوكمة في تلك الدول وهي التي تتبع النموذج الانجلوسكسوني الذي يركز على الحماية القانونية للمستثمرين الخارجيين، أما الدول التي احتلت مرتبة متدنية على مقياس الحوكمة فهي تمثل اليابان والدول التي تحتوي على اسواق ناشئة وقد بلغ مؤشر الحوكمة فيها (٣,٣، ٣,٩٤).

(٣-٣) اختبار فرضية البحث

يتبين من الجدول (٥) في أدناه أن هناك علاقة عكسية بين إدارة الأرباح والحوكمة وهي علاقة ذات دلالة معنوية. وعند اختبار انحدار الحوكمة على إدارة الأرباح تبين أيضاً أن هناك دلالة معنوية. وتوضح نتائج تحليل التباين ANOVA الخاص باختبار معنوية الانحدار بأن قيمة F بلغت (16.252) وبقية احتمالية (0.001) أقل من (0.05) وبذلك يتم قبول الفرضية وهو أن الانحدار معنوي وبالتالي توجد علاقة بين المتغير التابع (إدارة الأرباح) والمتغير المستقل (الحوكمة).

وتشير قيمة R^2 إلى أن المتغير المستقل يساهم في (0.425) من التغير الحاصل في المتغير التابع (إدارة الأرباح). كما تشير النتائج الظاهرة في الجدول (٥) إلى أن زيادة متغير الحوكمة GOV بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض إدارة الأرباح بمقدار (-2.862) وهذا يشير إلى ان البلدان ذات إجراءات حوكمة قوية تكون لديها ممارسة إدارة أرباح منخفضة. وبعد استخدام نموذج الانحدار المتعدد التدريجي يمكن صياغة النموذج المقترح كالتالي:

$$AEM = 26.688 - 2.862 GOV$$

وبناء على ذلك واستناداً إلى النتائج الاحصائية وبعد تحقق مجموعة من الاعتبارات التي تفسر معنوية معادلة الانحدار يتم الاستدلال على قبول الفرضية الفرعية الثانية، والتي توفر إجابة مفادها "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الحوكمة وإدارة الأرباح للبلدان عينة البحث"

الجدول (٥): تأثير الحوكمة في إدارة الأرباح للبلدان عينة البحث

المتغير	المعامل	T	Sig.
الثابت	26.688	7.319	0.000
Gov.	-2.862	-4.031	0.001
General characteristics of the model			
P-Value	F	R2	Correl.
0.001	16.252	0.425	-0.652

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS).

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. تتمحور الحوكمة حول مسألة مهمة وهي مراقبة تصرفات الإدارة لضمان كفاءتها ونزاهتها، وذلك من خلال آليات داخلية وخارجية، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأطراف المتأثرين بأنشطة الأعمال وأهمهم حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة.
2. تستند الحوكمة على أسس نظرية تفسر دوافع نشوئها، وتتمثل هذه الأسس بنظرية الوكالة ونظرية تكاليف الصفقات، حيث تتفق النظريتين على فرضية مفادها أن الإدارة تتصرف وفق سلوك

انتهازي ينشأ في ظل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمالك، مما يتطلب منع هذا السلوك من خلال اللجوء إلى طرف ثالث يعمل على تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات يتمثل بالمدقق الخارجي أو السوق أو كلاهما معاً.

٣. تنشأ إدارة الأرباح نتيجة دوافع أو أسباب تشجع الإدارة لتتصرف وفق سلوك انتهازي يؤثر باتجاهين، يتضمن الأول تحقيق المصلحة الشخصية للإدارة، والحصول على التمويل عبر عقود الدين، والتهرب الضريبي، في ينصب الثاني على التأثير في السوق بهدف الحصول على التمويل من خلال الأسهم، أو زيادة أسعارها والحصول على مكافآت أعلى، وكل اتجاه يملئ على الإدارة إتباع نمط مختلف عند التلاعب بالدخل أما زيادته أو تخفيضه أو تمهيده.

٤. تتطلب مسألة التلاعب بالدخل أساليب محاسبية وغير محاسبية، وتعتمد الأساليب المحاسبية على مرونة المبادئ المحاسبية أو انتهاكها وتسمى بإدارة الأرباح، في حين تعتمد الأساليب غير المحاسبية على التلاعب بالأنشطة الحقيقية للتأثير في الأرباح وتسمى بإدارة الأرباح الحقيقية.

٥. ترتبط الحوكمة بإدارة الأرباح، إذ توفر الحوكمة الأدوات (الآليات) المناسبة التي تساعد في الحد من ممارسات التلاعب بالأرباح، وذلك عبر تشكيل مجالس إدارة أكثر استقلالية لحماية مصالح المساهمين، وتخفيض عدم تماثل المعلومات سواء بملكية مركزة أو تدقيق خارجي، ووضع خطط مكافآت جيدة لتخفيض التعارض في المصالح، وضبط أداء المديرين عبر التهديد بالاستحواذ لاستبدالها بإدارة أكثر كفاءة في إدارة الأموال الموكلة عليها.

٦. وقد تم التوصل إلى وجود علاقة معنوية بين الحوكمة وإدارة الأرباح في البلدان عينة البحث حيث تبين أن هناك علاقة عكسية معنوية وقوية بين والحوكمة إدارة الأرباح، كما وجد أن هناك علاقة تأثير للحوكمة في تخفيض مستوى إدارة الأرباح.

ثانياً. التوصيات:

١. اختيار نموذج الحوكمة المناسب لسوق رأس المال في العراق والمناسب لمتطلبات المستثمرين بحيث يمكن من توفير الحماية الكافية لهم، لغرض تخفيض مستوى إدارة الأرباح والحد من ممارسات التلاعب بها.

٢. ينبغي وضع خطة مكافآت إدارية جيدة لغرض تخفيض تعارض المصالح بين الوكيل والاصيل وبالتالي تخفيض كلف الوكالة.

٣. ينبغي على سوق العراق للأوراق المالية إقامة الندوات وورش العمل والدورات التدريبية بهدف معرفة كيفية قياس إدارة الأرباح والمقاييس المستجدة بشأنها، وتوعية المستثمرين بممارسات إدارة الأرباح الخفية على المدققين والمحللين والمستثمرين.

المصادر

المصادر العربية:

أولاً. الوثائق الرسمية:

١. التقارير المالية السنوية للشركات عينة البحث للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٠
٢. دليل الشركات والتقارير السنوية الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية.

ثانياً. الكتب:

١. التميمي، عباس حميد، الساعدي، حكيم حمود (٢٠١٤) إدارة الأرباح: عوامل نشوؤها وسبل الحد منها، مكتبة الجزيرة.

ثالثاً. الرسائل والأطاريح:

١. الطائي، بشرى فاضل (٢٠٠٩)، الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات والياتها الداخلية، اطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة بغداد.
المصادر الأجنبية:

1. Akers, M., Giacomino, D., Bellovary, J., (2007), Earnings management and its implications, **The CPA Journal**, Vol.77, No8.
2. Bamahros, H., Hussin W., (2015), Non-Audit services, Audit Firm tenure and earning management in Malaysia, **Asian academy of management journal of accounting and finance**, Vol.11, No.1.
3. Schipper, K., (1989), 'Commentary on earnings management'. **Accounting Horizons** Vol.3.
4. Fudenberg, D., Tirole, J., (1995), A theory of income and dividend smoothing based on incumbency rents **Journal of Political Economy**, Vol.103, No.1.
5. Healy, P., Wahlen, J., (1999), A review of the earnings management literature and its implications for standard setting, **Accounting Horizons**, Vol.13.
6. Scott W., (2015), **Financial Accounting Theory**, 7th Ed., Prentice Hall, Toronto.
7. Parfet, W., (2000), Accounting Subjectivity and Earnings Management: A preparer perspective, **Accounting Horizons**, Vol.14, No.4.
8. Douppnik, T., (2008), Influence of Culture on Earnings Management: A Note, **Abacus**, Vol. 44 No.3.
9. Dechow, M., Skinner, J., (2000), Earnings management, reconciling the views of accounting academics, practitioners, and regulators, **Accounting Horizons**, Vol.14, No 2.
10. Dechow, M., Richard G. Sloan, Sweeney, A., (1996), Causes and consequences of earnings manipulation, **Contemporary Accounting Research**, Vol.13, No.1.
11. Watts, R., Zimmerman, L., (1990), Positive accounting theory: A ten year perspective, **The Accounting Review**, Vol.65, No.1
12. Watts, R., Zimmerman, L., (1978), Towards a positive theory of the determination of accounting standards, **The Accounting Review**, Vol.53, No.1
13. Graham, J., Campbell H., Shiva R., (2005), The economic implications of corporate financial reporting **Journal of Accounting and Economics**, Vol.40.
14. Nobes C., Parker R., (2008), **Comparative international accounting**, 10th, Prentice Hall.
15. Ronen, J., Yaari, V., (2008), **Earning Management: Emerging Insights in Theory, Practice and Research**, 1 Ed., New York, USA: Springer.
16. Jones J., (1991), Earning Management during Import Relief Investigations, **Journal of Accounting Research**.
17. Kothari S., Leone A., Wasley C., (2005), Performance matched discretionary accrual measures, **Journal of Accounting and Economics** vol. 39.
18. Cadbury, A., (1992), **Report of the Committee on the financial aspects of corporate Governance**, London.

19. Governance Metrics International Reports, (2010), **GMI Country Rankings as of 2010** Available at www.gmiratings.com
20. Sullivan, J., (2009), **The Moral Compass of Companies: Business Ethics and Corporate Governance as Anti-Corruption Tools**, International finance corporation (IFC).
21. Shleifer, A., and Vishny R., (1997), A survey of corporate governance, **Journal of Finance** Vol. 52, No.2
22. Needles B., Power M., Crosson S., (2014), **Financial & Managerial Accounting**, 10th Ed., South-Western.
23. Brown, P. Beekes, W., Verhoeven, P., (2011), Corporate governance, accounting and finance: A review, **Accounting and Finance**, Vol.51.
24. Peasnell, K., Pope, P., Young, S., (2000), Board monitoring and earnings management, Working paper Available at www.ssrn.com.
25. La Porta, R., F. Lopez-de-Silanes, A. Schleifer, R. Vishny, (1998), Law and finance, **Journal of Political Economy**, Vol.106, No.6.
26. Gulzar, M., Wang, Z., (2011), Corporate Governance Characteristics and Earnings Management, **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, Vol. 1, No. 1.
27. Desender, K., (2009), The Relationship Between the Ownership Structure and Board Effectiveness, University of Illinois at Urbana-Champaign.
28. Brigham, E., Houston, J., (2004), **fundamentals of financial management**, 10th Ed., south western.
29. Edmans, A., (2014), Blockholders and Corporate Governance, **Annual Review of Financial Economics**, Vol.6.
30. Soltani, B., (2007), **Auditing: An International Approach**, 1 Ed., Prentice Hall.
31. Elliott B., Elliott J., (2011), **Financial Accounting and Reporting**, 14th Ed., Prentice Hall.
32. Johnstone, K., Gramling, A., Rittenberg, L., (2014), **Auditing: Risk-Based Approach To Conducting A Quality Audit**, South-Western
33. Enomoto, M., Kimura, F., Yamaguchi, T., (2015), Accrual-based and real earnings management: An international comparison for investor protection, **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, Vol.11.
34. Leuz, C., Nanda, D., Wysocki, P., (2003), Earnings management and investor protection: an international comparison, **Journal of Financial Economics**, Vol.69
35. Francis, J., Lafond, R., Olsson, P., Schipper, K., (2005), The market pricing of accruals quality, **Journal of Accounting and Economics**, Vol.39.